

كان المفعول معرفاً ، تشير إليه بضمير متصل بالفعل ، يتبعه المفعول نفسه ؛ نحو :
 kabblāh leggarṭā أي : قبله للمكتوب ، يعني : تقبل المكتوب ، وقد ذكرنا ذلك
 آنفا . والعربية لاتعرف مثل هذا أبداً^(١) ، بل تكتفى بالإعراب في الإشارة إلى
 المفعولية .

والعربية كثيرة الاستعمال للنصب في الحال ، وفي خبر (كان) وأخواتها . وخبر
 الفعل [كان] حال في الأصل ؛ فإن قولي : « كان تاجراً » ، أصل معناه : عاش وهو
 تاجر . والحال ، وخبر الأفعال المطابقة لكان وأخواتها ، كثير في غير اللغة العربية
 أيضا ، إلا أنها بما فيها من ظهور النصب ، ومن التباين بين المعرفة والنكرة ، تمكنت
 من إفادة المعاني المتنوعة ، بواسطة الحال وخبر الفعل ، وتمكنت من تفريق بعضها عن
 بعض وعن غيرها . والقواعد المؤدية إلى ذلك معلومة .

ومن الغريب أن العربية مع كل ذلك ، ومع ميلها إلى التحديد والتقيد ، لم
 تتحصل على إلغاء التباس صاحب الحال ، الناشئ من وجود أسماء أو ضمائر غير
 واحد في بعض الجمل ، فلا يظهر إذن أيها هو صاحب الحال . مثال ذلك أنه إذا
 قلت : « لقيته راكبا » ، لا يمكن السامع معرفة : هل أنا كنت راكبا ، وقت مالم يقته ، أم
 هل كان هو الراكب ؟ .

ومما يوافق مزية العربية ، الدافعة لها إلى استعمال التركيبات الظرفية والعبارات
 الصناعية ، أنها استفادت من هذا الإبهام ، في مثل : « لقيته مُصْعِداً منحدرًا » أي :
 وأنا مصعد وهو منحدر ، أو بالعكس^(٢) وفي مثل :

(١) توجد مثل هذه الظاهرة في بعض اللهجات الحديثة ؛ كقولهم في سوريا والعراق مثلا : « شفته
 لآخرى » .

(٢) ليس الأمر كما يذكر المؤلف ، بل نص النحاة على أنه « عند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى ما تليق
 به . وعند عدم ظهوره ، يجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين » . انظر : شرح ابن عقيل